جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
مخبر الأمن الإنساني

ينظم

يوما دراسيا باقتراح من أ. د دليلة مباركي بعنوان:

دراسة تحليلية لقانون الإجراءات الجزائية

· الأمر رقم 02/15 المؤرخ في 23/07/ 2015·

يكتسي قانون الإجراءات الجزائية أهمية خاصة باعتباره من أهم المقاييس التي يستدل بها على مدى احترام حقوق الإنسان بحكم أنه الهيكل الكلي لمسار الخصومة الجزائية، بدءا من الاشتباه وصولا للمحاكمة وتنفيذ العقوبة.

فهو الضامن لحقوق المواطن المكرسة دستوريا مقابل واجب الدولة في حفظ النظام ومتابعة مرتكبي الجرائم ومعاقبتهم، عن طريق ضوابط صارمة وشكليات محددة، وفي هذا المسار أصدر المشرع الجزائري الأمر رقم 02/15 المؤرخ في 23 جويلية 2015 المعدل والمتمم للأمر رقم 155/66 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية، حيث جاء بآليات لتسيير الدعوى العمومية وأخرى بديلة للمتابعة في بعض القضايا،

- تتمحور **إشكالية اليوم الدراسي** حول: إذا كان الهدف من قانون الإجراءات الجزائية هو الجمع بين معيارين، معيار الفعالية في تطبيق القانون ومعيار حماية الحرية الشخصية،

فهل المشرع الجزائري بتعديله الأخير استطاع الاقتراب من هذا الهدف مسايرا في ذلك للاتجاه التشريعي المعاصر؟

يهدف اليوم الدراسي إلى:

❖ فتح باب النقاش القانوني حول أهم المحاور التي تضمنها التعديل من خلال الكشف عن أهم الجوانب الإيجابية والسلبية وعلاقتها بإصلاح العدالة وعصرنتها. سعيا لتحقيق هذه الأهداف وإجابة عن الإشكالية المطروحة وما يمكن أن يتمخض عنها من تساؤلات فرعية، سيتم تناول الموضوع في مجموعة من المداخلات هي على الشكل التالي:

الأستاذ المتدخل	عنوان المداخلة
د. سوياد ليلى	التوقيف للنظر
د. بوهنتالة آمال	الأمر الجزائي
د. بن الشيخ نور الدين	الشاهد الخفي وأثره على المحاكمة العادلة
د. سلامي ميلود	المثول الفوري أمام المحكمة
د. بن بوعبدالله نورة	استئناف الأحكام وطرق الطعن غير العادية
د. بسكري رفيقة	القيود الواردة على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوة العمومية
أ. مسوس رشيدة	الوساطة
أ. بن بوعيد الله وردة	الجناية والجنحة المتلبس بها
أ. بوراوي أحمد	الحبس المؤقت

وذلك في الساعة التاسعة صباحا من يوم الأربعاء 6 أفريل 2016 **بقاعة المناقشات لقسم العلوم القانونية**

الدعوة عامة